الأمر السامي الكريم حدد أهداف ورسالة الصندوق الخيري لمعالجة الفقر

رؤية متطورة لعمل الصندوق.. وتفاعل الدولة مع المواطنين لإنجازه مهامه النبيلة

جاء تأسيس الصندوق الخيري لمعالجة الفقر في المملكة لتحقيق عدة أهداف نبيلة حرصت الدولة – رعاها الله – أن يكرس الصندوق جهوده لوضع استراتيجية جديدة له ينطلق منها هذا الصندوق بمعاونة الدولة والمقتدرين من أبناء هذا الوطن..

وقال رئيس اللجنة الإعلامية للصندوق عوض بن علي الجميلي بأن هناك حملة إعلامية سوف تبدأ قريباً للتعريف بهذا الصندوق وأهدافه.

«الجزيرة» وإيماناً منها بأهمية هذا الصندوق ورسالته السامية تنشر هذه البنود لتعريف أبناء هذا الوطن ورجال الأعمال وأصحاب الشركات والمؤسسات بهذه الأعمال الخيرة حيث تسعى الدولة لتلمس حاجة المحتاجين من أبناء المملكة وتقدم لهم العون والمساعدة في ظل تكافل اجتماعي تحرص القيادة الرشيدة على مواصلة العمل فيه.

سمو ولي العهد أثناء تجوله في بعض الأحياء القديمة

د. علي ابراهيم النملة

الفكرة

جاء إنشاء الصندوق الخيري لمعالجة الفقر، نتيجة الشعور بأن في المجتمع السعودي فئات فقيرة، تحتاج المساعدة والمعونة للوفاء بمتطلباتها الأساسية. وتأكدت أهمية إيجاد هذا الصندوق، بعد زيارة صاحب السمو الملكي الأمير/ عبدالله بن عبدالعزيز (ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء، ورئيس الحرس الوطني)، لبعض الأحياء الفقيرة في مدينة الرياض، بتوجيه كريم من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز.

وتقوم فكرة الصندوق على أن يكون مؤسسة اجتماعية، تساند النشاط الحكومي والخيري الموجه للفئات الاجتماعية المحتاجة في هذه البلاد.. وينتظر أن يكون الصندوق إحدى الآليات الفاعلة، للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر، ومعالجة آثاره في المملكة.

الميلاد:

بموجب الأمر السامي الكريم ذي الرقم خ/٤١٣٦٢ ، والتاريخ ٢٥/١٠/١٤٢٣هـ تم تأسيس الصندوق باسم: (الصندوق الخيري لمعالجة الفقر)، ليقوم بتقديم خدماته للفقراء داخل المملكة، ومنح الشخصية المعنوية التي تخوله اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، ويتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، ويمثل رئيس مجلس إداراته (معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية) أو من يفوضه ومركزه الرئيس الرياض وله في سبيل تحقيق أهدافه أن ينشيء فروعاً له في مناطق أخرى من المملكة.

الرسالة: (التعريف)

الصندوق: مؤسسة اجتماعية تعمل على تحسين ظروف الفقير وتأهيله والوفاء بحاجته من خلال عطاء نوعي متبادل يشارك فيه الفقير وتسهم الدولة في دعمه وتمويل برامجه ومشروعاته مع المؤسسات الأهلية الربحية والخيرية وبمساندة من الأفراد الموسرين بإشراف من رئيس مجلس الإدارة معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية.

الرؤية

ينطلق الصندوق في مهمته وتأدية رسالته من رؤية انبثقت من المبادئ التالية:

١- التكافل الاجتماعي مبدأ قرره الشارع الحكيم.

٢- الفقر مشكلة متعددة الأسباب وليس نقصاً في الدخل فقط.

٣- الأساليب العلمية والمهنية المدروسة في مواجهة مشكلة الفقر بما يتفق مع تعاليم الإسلام الحنيف.

٤- تنمية قدرات الأفراد وتطويرها للاعتماد على أنفسهم وتوعيتهم للإسهام بفاعلية في عملية النمو المجتمعي وتطوير الذات فهي إحدى ركائز عملية التنمية الشاملة المستدامة بالمجتمع.

٥- الفقراء عملاء يتعاملون مع الصندوق يستفيدون منه وليسوا عالة عليه ينتظرون منه العون والصدقة.

٦- القرض الحسن خير وسيلة لدعم المشروعات الاستثمارية الصغيرة التي يديرها وينفذها الفقراء لتحسين ظروفهم المعيشية.

٧- التركيز في اهتمامات الصندوق وأولوياته على الفئات والأماكن الأكثر احتياجاً.

٨- في معالجته مشكلة الفقر يقوم الصندوق بدور تكاملي مع الجهات الأخرى الحكومية والأهلية وخصوصاً صناديق الإقراض والجمعيات والمؤسسات الخيرية الأهلية.

٩- يمثل الصندوق إحدى آليات الاستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر.

١٠- يستفيد الصندوق من تجارب الآخرين في هذا المجال بما يتفق مع ظروف المملكة ونظامها العام.

قريباً حملة إعلامية للتعريف بالصندوق وأهدافه ونشاطاته المختلفة

الأهداف

يهدف الصندوق إلى الإسهام في مواجهة مشكلة الفقر وإصلاح الأحوال الاجتماعية للفقراء عبر دعم المشروعات الاستثمارية الصغيرة التي تهدف إلى تحسين مستوياتهم الاجتماعية من خلال تبني استراتيجية تقوم على:

١- التوعية بأهمية العمل والاعتماد على النفس وتعميق أخلاقيات العمل وكسب الرزق في نفوس أفراد المجتمع بشكل عام والشرائح الفقيرة بشكل خاص وتصميم البرامج اللازمة لذلك.

٢. دعم الفقراء القادرين على العمل بإقامة مشروعات استثمارية صغيرة أو مشاركتهم في رأس مالها.

٣. السعي لدى الجهات المختصة لتيسير الإجراءات الإدارية والمتطلبات النظامية التي قد تحول دون قيام تلك المشروعات أو تعوق نموها.

٤. دعم وتشجيع المبادرات الفردية للتأهيل والتدريب بما يتناسب مع ثقافة المجتمع وحاجة الفقير ومتطلبات سوق العمل.

٥. العمل على تيسير إفادة الفقراء من الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان وغيرها من الخدمات العامة الأساسية وتذليل ما قد يعترض ذلك من صعوبات.

٦. الإسهام مع الجهات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص في توفير حد أدنى من العيش الكريم للفئات الفقيرة خصوصاً فيما يتعلق بالإسكان والرعاية الصحية والتعليم لمن هم بحاجة إليها.

٧. تفعيل مفهوم الأسر المنتجة بتشجيع الصناعة المنزلية والعمل داخل البيوت ودعم وسائل علاجها ووسائل الحد من آثارها على الفرد والمجتمع.

الوسائل

يعمل الصندوق على مواجهة مشكلة الفقر من خلال دعم البرامج والمشروعات التنموية وذلك عبر آليات العمل الآتية:

١. تقديم القروض الحسنة لإقامة مشروعات استثمارية صغيرة لفئة الفقراء أو تطوير القائم منها لمساعدتهم على القيام بأعمال تتناسب مع قدراتهم وإمكانياتهم.

٢. توفير الخدمات الاستشارية ودراسات الجدوى الاقتصادية الأولية للمشروعات الصغيرة الموجهة للشرائح الفقيرة ومساعدتهم على تحديد المناسب منها لقدرات كل فرد منهم.

٣. تدريب الأفراد المستهدفين على إدارة المشروعات الصغيرة التي يستطيعون القيام بها وتشغيلها إذا تأكدت للصندوق جدواها الاقتصادية الأولية ومناسبتها لطبيعة قدراتهم.

٤. يقوم الصندوق بدعم الفقير ومساعدته لدى الجهات التي يمكن أن تقدم له ما قد يحتاجه من خدمات وذلك من خلال التعريف به وتزكيته أو كفالته لدى أي من تلك الجهات.

٥- إرشاد الأفراد المستهدفين من خلال قاعدة معلومات للإفادة من فرص العمل المتوفرة لدى مؤسسات المجتمع المختلفة ومؤسسات القطاع الخاص.

٦- العمل على تهيئة المناخ الملائم لقيام المشروعات الصغيرة المعنية بالفقراء وتنميتها وتشجيعها بما في ذلك حمايتها من المنافسة الخارجية والاحتكار.

٧- إعداد الدراسات والأبحاث والبرامج الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بنشاط الصندوق ما من شانه أن يوفر فهماً أشمل لمشكلة الفقر وآثارها وسبل علاجها. وللصندوق الأخذ بأي من الآليات الآنفة الذكر أو غيرها مما يرى مجلس إدارة الصندوق مناسبتها لتحقيق هدفه وخدمة الأفراد المستهدفين.

المصادر والتمويل

يتم تمويل الصندوق من خلال الموارد المالية الآتية:

١. ما تخصصه الدولة من مبالغ أو إعانات مالية وعينية.

٢. الأوقاف والتبرعات العينية والمادية والصدقات والزكوات التي تدفع مباشرة من الأفراد والمؤسسات والشركات.

٣. العوائد المالية التي يحصل عليها الصندوق من استثمار أصوله وممتلكاته.

٤. أي موارد أخرى يقرها مجلس الإدارة.

ويستقبل الصندوق التبرعات على الحساب رقم (٣/٩٩٩) لدى شركة الراجحي المصرفية للاستثمار .. الخدمات البنكية الخاصة – فرع العروبة رقم (٣٦٢).

مجلس الإدارة

يدير الصندوق مجلس إدارة مكون من (١١) عضواً من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال عمل الصندوق برئاسة معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية.

الفقر والفقراء

د. عبدالعزيز إسماعيل داغستاني

فتحت الزيارة التفقدية التي قام بها الأمير عبدالله بن عبدالعزيز لأحد الأحياء التي يسكن بها بعض الفقراء في الرياض، مجالاً واسعاً لمناقشة صريحة تتسم بشفافية موضوعية لظاهرة الفقر في المجتمع السعودي. وهي ظاهرة كنا نتعامل معها بحساسية مفرطة وكأننا استثناء عن العالم. نحن ندرك أن الفقر ظاهرة عالمية لا يمكن تجاهلها أو إغفالها فهي حقيقة واضحة.

وتشير آخر الإحصاءات أن هناك نحو ١,٣ مليار إنسان يعيشون تحت خط الفقر، منهم نحو ٣٧٪ يعيشون في العالم الإسلامي، بما فيهم نحو ٧٠ مليون عربي. وفيما يخص الفقراء في المجتمع السعودي، فإن من الصعب، حالياً، معرفة أعدادهم لعدم وجود إحصاءات دقيقة. ولهذا فإن غياب هذه الإحصاءات يمثل عائقاً يجب تجاوزه حتى يمكن وضع استراتيجية موضوعية لمعالجة ظاهرة الفقر في المجتمع السعودي.

ومعالجة ظاهرة الفقر تستدعي بالضرورة أن ترتكز على استراتيجيات قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل. استراتيجية الأجل الطويل تستند على آلية للقضاء على أسباب الظاهرة. أما استراتيجية الأجل القصير فهي تستند على إيجاد حلول عاجلة لمشاكل الفقراء ومتطلباتهم حتى تتوفر لهم حياة كريمة في مجتمع يفترض أن يحتكم في علاقته الاجتماعية على مبدأ التكافل الإسلامي.

وإذا كانت الدولة الآن بصدد دراسة ووضع استراتيجية طويلة الأجل لمعالجة ظاهرة الفقر، وهذا شيء جيد ومحمود، إلاّ أن هذا لايعفيها من ضرورة وأهمية اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الوضع القائم، وهو وضع حقيقي لا يجب تجاهله أو إغفاله.

والحل قصير الأجل يتطلب اتخاذ إجراءات فورية لمساعدة الفقراء وانتشالهم من براثن الفقر. وهذه مسؤولية مشتركة يتحمل مسؤوليتها الدولة والمجتمع على حد سواء، وإن كان تفعيل المسؤولية يحتاج إلى رعاية الدولة بحكم مسؤوليتها الشرعية. وفي إطار أي تحرك فوري لمعالجة ظاهرة الفقر، يتم بناء استراتيجية طويلة الأجل يتم من خلالها التعرف على حجم الظاهرة في المجتمع السعودي وتحديد خط الفقر المطلق بطريقة علمية مع بيان التركيز الجغرافي للفقراء في البلاد.

وتحفل أدبيات الاقتصاد بالأسس العلمية لدراسة ظاهرة الفقر، والتي يمكن استخلاص أسس الإجراءات اللازمة للتصدي لهذه الظاهرة التي تتشابك فيها الأبعاد والاستحقاقات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية. وهنا يجب أن نفرق بين وضع الفقر المدقع (حد الكفاف)، والفقر المطلق (حد الكفاية).

وفي الأجل القصير والعلاج الفوري فإن من الواجب علاج حالة ووضع الفقر المدقع (حد الكفاف)، وهو الحد الذي يجب أن يتجاوزه المجتمع.

ولهذا فإن من الضروري الإسراع في دراسة حالة الأسر السعودية التي تعيش على حد الكفاف من حيث حجم الأسرة، التركيب العمري، الحالة التعليمية، الإعاقات، الأسر التي ترأسها امرأة، والخصائص الاقتصادية لكل أسرة من حيث المشاركة في النشاط الاقتصادي والدخل الشهري. وإجمالاً يمكن القول إن الاهتمام بوضع استراتيجية طويلة الأجل للتصدي لظاهرة البطالة في المجتمع السعودي هو أمر مهم وحيوي وضروري ومحمود، ولكن هذا لا يجب أن يشغلنا عن اتخاذ إجراءات فورية لمعالجة الوضع القائم لفئة من المجتمع تعاني معاناة حقيقية لا يمكنها الانتظار طويلاً.

* رئيس «دار الدراسات الاقتصادية» – الرياض – فاكس ١٣٤٩ – ٤٦٢